الجزء الباقي من الاستيراد كان يتم من مقدرات المناطق المحتلة الذاتية والتحويلات التي تستقبلها الضفة والقطاع من الخارج.

لقد عملت اسرائيل على استثمار نتائج ضرب، وتحجيم، القطاعات المنتجة في الضفة والقطاع، وذلك من خلال الربط التجاري للمناطق المحتلة بالسوق الاسرائيلي. اذ، بعد قطع صلات المناطق المحتلة بباقي الدول العربية، وصعوبات التصدير والاستيراد من الخارج، أصبح السوق الاسرائيلي هو المصدر الرئيس لتلبية طلب المناطق المحتلة المتزايد على السلع الاستهلاكية. كما ان التصدير من المناطق المحتلة الى الخارج، خاصة الى اوروبا الغربية، يتم من طريق الوسطاء الاسرائيليين، مثل شركة «اغرسكو»؛ وبذلك أصبحت اسرائيل الرئة التي تتنفس بها المناطق المحتلة.

العمل خارج المناطق المحتلة

كان من أبرز نتائج سياسة تحجيم والحاق القطاعات الاقتصادية المنتجة في الضفة والقطاع بالاقتصاد الاسرائيلي تقلّص فرص العمل داخل المناطق المحتلة، وانخفاض مستوى الاجور. وقد أدى ذلك الى نزوح نسبة كبيرة من قوة العمل في المناطق المحتلة للعمل خارجها، سواء في اسرائيل او في البلدان العربية النفطية. وتبعاً لذلك، فقد أخذت نسبة التحويلات الخارجية للناتج القومي الاجمالي في الازدياد، لتعكس بذلك ازدياد اعتماد المناطق المحتلة على الدخل المتولد من العمل في الخارج[٩٤].

طبقاً لبيانات المكتب الاحصائي في اسرائيل، فقد بلغ عدد العاملين من الضفة والقطاع في اسرائيل نحو ١٠٦ آلاف عامل، في نهاية العام ١٩٨٦[٩٥]؛ في حين يقدر عددهم الفعلي بما يزيد على ١٢٥ ألف عامل[٩٦]. ويتميز العاملون من الضفة والقطاع في اسرائيل بخصائص عدة، أهمها: انهم، في غالبيتهم الساحقة، من الذكور، ومعظمهم من الشبان في سن ما بين ١٦ ـ ٣٥ عاماً، وأكثر من ثلثيهم يأتون من القرى والمخيمات في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن زاوية الحالة الاجتماعية للعاملين في اسرائيل، فان ثلثيهم متزوجون؛ كما ان أكثر من نصفهم أرباب أسر؛ اضافة الى ذلك، فان اكثر من ثلث العاملين من الضفة والقطاع في اسرائيل يدخلون سوق العمل لأول مرة[٩٧]. ويتركز العاملون في اسرائيل في المهن التي لا تتطلب مهارة خاصة، على الرغم من وجود نسبة من حملة الشهادات الجامعية بين العاملين في اسرائيل[٩٨]. ومن المنظور الاسرائيلي، يتميز العاملون في اسرائيل بسهولة الحركة والتنقل. ويعطي ذلك مرونة كبيرة للاقتصاد الاسرائيلي في مواجهة احتياجاته من القوة العاملة؛ وكذلك في مواجهة الازمات التي يتعرض لها؛ اذ يسهل على اسرائيل توجيه عمال الضفة والقطاع الى العمل في الأماكن التي يحتاجها الاقتصاد الاسرائيلي؛ وكذلك، فمن السهل، أيضاً، تسريح، او طرد، العمال العرب، في حال وجود أزمة اقتصادية. ولذلك، فان عمال الضفة والقطاع يمثلون، من الناحية الفعلية، جيشاً احتياطياً جاهزاً لتلبية احتياجات الاقتصاد الاسرائيلي[٩٩]. أما الوجه الآخر لهذه المسألة ـ كما عبّر عنها بعض الباحثين الاسرائيليين ـ فهي وجود درجة من الاعتماد الاسرائيلي على قوة العمل الفلسطينية من الصعب تجاوزها، او تغييرها، في الوقت الحاضر[١٠٠]. وتجدر الاشارة الى ان للعمل العربي في اسرائيل ثمناً باهظاً لا ينبغي اغفاله؛ اذ يأتي على حساب تقليص القاعدة الانتاجية في المناطق المحتلة، اضافة الى كونه يمثل مصدراً للضغط السياسي على المناطق المحتلة، اذا ما لجأت اسرائيل الى التلويح بتسريح الأيدي العاملة من اجل الحصول على مكاسب سياسية معيّنة[١٠١].

يعتبر المستوى العام لاجور العاملين من الضفة والقطاع في اسرائيل منخفضاً، قياساً